

فتح وحماس تجهدان خلافتهم إلى حين مرور عاصفة الضم

تعديلات ننتياهو على «صفقة القرن» تثير تحفظات أميركية

تحديات الإقليم تعزز التقارب الإماراتي الأردني



ويرى مراقبون أن التنسيق الجاري على خط الإمارات الأردن يعكس فشل محاولات بعض القوى الإقليمية لضرب محور «الاعتدال العربي» بغاية إضعافه وتفكيكه. وبلغت المراقبون إلى أن هناك تقاطعات كثيرة بين الأردن والإمارات وفي العديد من الملفات الحارقة بالمنطقة وبالتالي محاولة التشكيك، التي تبرز من حين إلى آخر، في عمق العلاقات بين الطرفين تنطوي على قصور وسطحية في فهم طبيعة العلاقات المتشابكة بين الجانبين. وخلال لقائه مع المتقاعدين العسكريين شدد الملك على أن «الأردن كان وسيبقى حريصا على حماية مصالح الفلسطينيين»، مشيرًا إلى تعاون وتنسيق مستمر مع عدد من الدول العربية والأوروبية لتحقيق هذا الهدف.

ووجد تنسيق مشترك متقدم بين عمان والقاهرة وأبوظبي للتصدي للمشروع الإسرائيلي. وكان الملك عبدالله الثاني أجرى اتصالا في 17 يونيو الماضي بولي عهد أبوظبي إثر محادثات عبر تقنية الفيديو جمعت باعضاء في الكونغرس الأمريكي، وقبيل إيفاده وزير الخارجية إيمان الصفدي إلى رام الله للقاء الرئيس محمود عباس. وقال الشيخ محمد بن زايد في تغريدة على تويتر عقب ذلك الاتصال «أكدت لأخي الملك عبدالله الثاني تضامنا دولة الإمارات الكامل مع الأردن الشقيق، ورفضنا القاطع خطوة الاحتلال الإسرائيلي لضم أراض فلسطينية بصورة غير قانونية. ونحن نتحرك سياسيا ضمن الإجماع العربي ضد هذه الخطوة غير المشروعة».

عمان - أثنى العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني وبشكل خاص على جهود الإمارات العربية المتحدة ومصر في دعم بلاده والقضية الفلسطينية، مشددا في آخر إطلاقة له على التحرك الدبلوماسي الإماراتي النشط الذي يقوده ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد مع عواصم القرار العالمي، في هذا الإطار. وحصل حديث الملك عبدالله الثاني الذي جاء خلال لقاء في قصر الحسينية مع متقاعدين عسكريين أكثر من دلالة في هذا التوقيت، لاسيما مع سعي إسرائيل الدؤوب لتنفيذ خطتها بضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية، في ظل معارضة دولية وعربية واسعة لتلك الخطوة التي من شأنها أن تقوض آمال الفلسطينيين في دولة مستقلة على أراضي 1967. وتعزز تصريحات العاهل الأردني وأق

في المقابل فإن السلطة الفلسطينية ومن خلفها حركة فتح تتبنى نهج المقاومة الشعبية وحشد الدعم الدولي كسبيل لمواجهة التوجهات الإسرائيلية. وكان من المفترض أن يعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الأربعاء عن بداية عملية ضم أجزاء من الضفة الغربية تشمل المستوطنات وغور الأردن الاستراتيجي، بناء على الخطة الأميركية للسلام التي أعلنها الرئيس دونالد ترامب في أواخر يناير الماضي، مع إضافة تعديلات عليها، بيد أن الضغوط الدولية والحشد الفلسطيني، والانتقاسم داخل الحكومة الإسرائيلية على وقع تحفظات البيت الأبيض، أجبرت نتنياهو على التمهّل. وأعلنت حكومة نتنياهو الخميس أن المفاوضات مع الجانب الأميركي مستمرة لتتساقق موعد البدء الفعلي للضم، ويعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي أن هذا أفضل توقيت لتنفيذ المشروع لاسيما مع ضبابية ما ستسفر عنه الانتخابات الرئاسية المقبلة في الولايات المتحدة. والتقى نتنياهو هذا الأسبوع في القدس المستشار الخاص لترامب أفني بيركوفيتش والسفير الأميركي لدى إسرائيل ديفيد فريدمان. وقال رئيس الوزراء «ناقشت مسالة تطبيق السيادة التي نعمل عليها وسنواصل العمل في الأيام المقبلة».

ويقول الباحث في معهد دراسات الأمن القومي في تل أبيب دانييل شابيرو الذي شغل في الماضي منصب مبعوث الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما إلى الشرق الأوسط، «يبدو أن جزءا من المناقشات مع الأميركيين يتمحور حول المبادرة تجاه الفلسطينيين». ويرى السفير السابق أن جزءا من المحادثات يدور حول توسيع سلطة الفلسطينيين في المنطقتين (مناطق الضفة الغربية الواقعة تحت السيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية)، وب (مناطق الضفة الغربية الواقعة تحت السيطرة الإدارية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية)، وبناء المسكن، وغيرها من الأمور. ويشير شابيرو إلى أن نتنياهو «يصعب عليه استيعاب هذا. هو يريد ضمًا أكثر اتساعا (ص...) لذلك اعتقد أن هناك توترا بينه وبين البيت الأبيض». ويشير شابيرو إلى سعي البيت الأبيض للحفاظ على توافق في الآراء بين نتنياهو ومنافسه السابق بيني غانتس، الأمر الذي يحد من خيارات رئيس الوزراء. وأبدى غانتس تحفظه على تنفيذ مخطط الضم، محذرا من التداعيات الإقليمية.

مشروع الضم الإسرائيلي لأراض في الضفة الغربية خلق حالة من اللحمة الفلسطينية وتقاربا بين حركتي فتح وحماس اللتين اتفقتا على مواجهة مشتركة لهذا المشروع مع تأجيل خلافتهم الداخلية إلى حين مرور عاصفة الضم.

رام الله - تشهد الأزمة بين فتح وحماس انفراجة على ضوء شعور كلا الحركتين الفلسطينيتين بالخطر الذي يتهددهما جراء إصرار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية، والذي سيعني بالضرورة نسف أسس السلام القائمة والقضاء على طموح إقامة دولة فلسطينية متصلة ومستقلة. وانعش الإحتراق الحاصل على خط فتح حماس آمال الفلسطينيين في إمكانية راب الصدع وإنهاء الانقسام الجاري بينهما، والذي شكل على مدار سنوات استنزافا للقضية الفلسطينية، بيد أن مراقبين يشككون في ذلك لاسيما وأن قيادات حماس تتحدث اليوم عن تجميد للخلافات وليس إنهاؤها أو تذويبها. وبعد تصد مسؤولين من الحركتين مسيرات احتجاجية الأربعاء في قطاع غزة رفضا لمخطط الضم، جرى الخميس مؤتمر صحافي مشترك نادر جمع بين أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح جبريل الرجوب ونائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس صالح العاروري.



وقال رجوب خلال المؤتمر الذي جرى عبر تقنية الفيديو «أعلننا في فتح وحماس عن اتفاق لإفشال صفقة الضم ومشروع تصفية قضيتنا كقضية سياسية»، مضيفا «سنعمل على تطوير كافة الآليات التي تحقق الوحدة الوطنية».

وأكد الرجوب «أن المرحلة الحالية هي الأخطر التي يعيشها شعبنا وتتطلب أن نكون على مستوى هذا التحدي»، وشدد على أنه في حال «إعلان الضم، سنستعمل على الإحتلال كعدو»، مضيفا «نريد أن نخرج برؤية استراتيجية كاستحقاق لمواجهة التحديات الحالية مع كافة فصائل العمل الوطني». وتشهد العلاقة بين الحركتين شبه قطعية منذ العام 2007، بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة إثر مارك دموية بين الطرفين انتهت بطرد حركة فتح واجهزة السلطة الفلسطينية من القطاع.

«مستقبل وطن» يطمح لتحالف موسع يضمن هيمنته على البرلمان المصري

ويكمن الهدف من إجراء الانتخابات المقبلة بالقائمة المطلقة في تشجيع الأحزاب الصغيرة على أن تقبل بالاندماج داخل أخرى لديها نفس أفكارها أو قريبة منها، بعد أن فشلت محاولات دفع الأحزاب إلى الاندماجات خلال السنوات الماضية. ولا توجد خطوط حمراء أمام تشكيل أي تحالف حزبي يستطيع أن يتواجد في المؤسسات التشريعية، بما يؤدي إلى سد الفراغ الحالي، وإعطاء الناخبين الثقة في أن هناك انتخابات تستوجب المشاركة فيها.

يعاني التشكيل الحزبي في مصر من مشكلة أزلية، هي أن عنصر السلطة المهيمنة عليه أكبر من الرغبة الشعبية، وبالتالي فإن التحالفات الانتخابية تجري بين أجنحة الدوائر الحكومية المختلفة وليس بين قوى سياسية. وتحاول الأحزاب الحالية الوصول إلى تحالفات تحقق المصلحة الشخصية لكل حزب، وليس اندماجات تشكل أساسا لممارسة عمل سياسي منظم على الأرض، وأصبح البحث عن مقعد بالبرلمان هدفا للمنتسبين إلى الأحزاب التي تحاول التأكيد على حضورها في الشارع، في حين الواقع لا يشير إلى ذلك. ويضعف الاستمرار في طريقة تشكيل التحالفات الشكلية للاندماج على القائمة المطلقة الأحزاب أكثر مما هي عليه الآن، فغياب المنافسة بينها يؤدي إلى تعقيدات مستقبلي لعدم استعدادها لإقناع الشارع بأفكارها.

شاسعة أكبر من إمكانات الأحزاب الصغيرة التي تعاني نقصا في الأعضاء وشحا في التمويل. ويضم مجلس النواب في عضويته 568 نائبا، وتخصص ربع المقاعد للمرة، وتكون الانتخابات بواقع 284 للنظام الفردي و284 بنظام القوائم المغلقة، ويضم مجلس الشيوخ في عضويته 300 نائب يجري انتخاب ثلثهم بالنظام الفردي وثلث بالقائمة المغلقة، والثلث الأخير يجري تعيينه من قبل رئيس الجمهورية.



ويتوقع سياسيون أن يجد نواب تحالف «25 - 30» المعارض البالغ عدده 30 نائبا صعوبة في الوصول إلى البرلمان مرة أخرى، إلى جانب حزب النور السلفي الذي خرج بشكل كبير من الصورة بعد أن حسمت الكثير من الأحزاب موقفها برفض التحالف معه. وقالت مصادر حزبية لـ«العرب» إن أحزاب المصري الديمقراطي الاجتماعي والإصلاح والتنمية والعدل، ستكون حاضرة في «القائمة الوطنية»، وهناك مفاوضات تجري حول نسب تمثيلها، ومرجح الاستجابة لمطالبها لضمان حضور المعارضة في البرلمان، لكنها غير مؤثرة في الوقت ذاته.

اختيار أشخاص لديهم خبرات سياسية واسعة، ما يضمن جذب الناخبين. واستبعد الخولي أن تصبح تلك التحالفات مقدمة لاندماج الأحزاب المشاركة في التحالف داخل «مستقبل وطن»، وقال «إنها تحالفات انتخابية فقط من المقرر أن تنتهي فور انتهاء الاستحقاق، والدخول في تحالفات سياسية بحاجة إلى رؤية مختلفة لتوحيد أفكار الأحزاب القريبة أيديولوجيا من بعضها». ويرى مراقبون أن هشاشة البيئة الحزبية لن تسمح بإحداث تغييرات جذرية على شكل المؤسسات التشريعية المقبلة، وغياب الأحزاب عن الفعل السياسي أفضى إلى وجود مجرد أسماء يجري تركيبها وتفكيكها في مواقع متباينة من دون أن يكون لها أثر فعلي.

ولدى المعارضة قناعة بأن فرصة تواجدها في البرلمان المقبل ربما تكون أقل من تمثيلها الحالي، مع وجود تحالف كبير يستطيع الهيمنة على نصف مقاعد البرلمان من خلال القائمة المطلقة المغلقة، وأن المنافسة ستكون من خلال المقاعد الفردي والتي تهيمن عليها العصبية والمال السياسي في النجوع والقرى الصغيرة. وبحسب قوانين الانتخابات يجري تقسيم المحافظات المصرية إلى أربع دوائر للانتخاب بنظام القائمة، دائرتان منها لكل قائمة، 42 مقعدا، ودائرتان لكل قائمة، 100 مقعد، ما يعني أن القائمة عليها التحرك في مناطق جغرافية

الوفد والغد والحركة الوطنية والتجمع وإرادة جيل ومصر الحديثة والمؤتمر والشعب الجمهوري والعدل، للتوافق على شكل القائمة الوطنية الموحدة لخوض انتخابات مجلس الشيوخ أولا، الأمر قد يسري أيضا على انتخابات مجلس النواب. وأضاف لـ«العرب» أن القائمة تشمل جميع ألوان الطيف السياسي من اليمين إلى اليسار، وستكون خاضعة للاختبار في انتخابات مجلس الشيوخ الذي يعد بالأساس مجلس خبرات يقبل بالتنوع السياسي داخل القائمة الواحدة، وسيكون التركيز منصبا على



حملة انتخابية في زمن كورونا

بيدو شكليا على المؤسسات التشريعية المقبلة، وبت الروح مجددا في الأحزاب «الكونونية»، أي الضعيفة، ومنحها فرصة لتكون ممثلة في البرلمان، بما يضمن استمرار هيمنة «مستقبل وطن» على البرلمان، وأن هناك محاولات لتشكيل «قائمة وطنية» قد تكون بديلا لائتلاف «دعم مصر»، صاحب الأغلبية في البرلمان الحالي، والذي ينتمي غالبية أعضائه أيضا إلى حزب «مستقبل وطن».

وقال نائب رئيس حزب مستقبل وطن حسام الخولي إن حزبه عقد ثلاثة اجتماعات متتالية مع أحزاب ومن المتوقع فتح باب الترشح لانتخابات مجلس الشيوخ خلال أيام قليلة تمهيدا لإجرائها الشهر المقبل، على أن تعقد انتخابات مجلس النواب في نوفمبر المقبل، غير أن الهيئة الوطنية للانتخابات المختصة بتحديد تلك المواعيد لم تحسم النهائية بعد، في ظل مطالبات عديدة بإجرائها في توقيت واحد، برجح أن يكون قبل نهاية العام. تحاول دوائر حكومية عديدة الارتكان إلى حزب «مستقبل وطن» لسد ثغوب عديدة متوقعة ظهورها بعد إقرار البرلمان إجراء الانتخابات وفقا للقائمة المغلقة المطلقة، وبالتالي فالقائمة التي ستمثل في البرلمان عليها الحصول على نسبة أصوات تتخطى الـ50 في المئة، ما يعني أن الأحزاب الصغيرة والمفككة البالغ عددها أكثر من مئة حزب لن يكون لها تواجده حقيقي. ويرهن المشاهد السياسي الحالي على أن هناك محاولات لإثراء تنوع

أحمد جمال

القاهرة - دخلت انتخابات مجلسي الشيوخ والنواب بمصر مرحلة جديدة، عقب إصدار الرئيس عبدالفتاح السيسي الخميس القوانين المنظمة لإجرائها، في وقت يشهد فيه حزب «مستقبل وطن»، أكبر الأحزاب تمثيلا في البرلمان، اجتماعات مكثفة لتشكيل قائمة انتخابية واسعة يترأسها بمشاركة عدد من الأحزاب الصغيرة التي بحاجة إلى هذه التحالفات لضمان تمثيلها في البرلمان. ومن المتوقع فتح باب الترشح لانتخابات مجلس الشيوخ خلال أيام قليلة تمهيدا لإجرائها الشهر المقبل، على أن تعقد انتخابات مجلس النواب في نوفمبر المقبل، غير أن الهيئة الوطنية للانتخابات المختصة بتحديد تلك المواعيد لم تحسم النهائية بعد، في ظل مطالبات عديدة بإجرائها في توقيت واحد، برجح أن يكون قبل نهاية العام. تحاول دوائر حكومية عديدة الارتكان إلى حزب «مستقبل وطن» لسد ثغوب عديدة متوقعة ظهورها بعد إقرار البرلمان إجراء الانتخابات وفقا للقائمة المغلقة المطلقة، وبالتالي فالقائمة التي ستمثل في البرلمان عليها الحصول على نسبة أصوات تتخطى الـ50 في المئة، ما يعني أن الأحزاب الصغيرة والمفككة البالغ عددها أكثر من مئة حزب لن يكون لها تواجده حقيقي. ويرهن المشاهد السياسي الحالي على أن هناك محاولات لإثراء تنوع